

الرافضة للاستعمار والإرهاب واستغلال الشعوب. وبدعمها سوريا، فتحت لها أبواب الشرق الأوسط بعد أن أخرجها منه ريغان ومن تلاه. ولا شك أن روسيا تعلم أن مفتاح السياسة في الشرق الأوسط هو موضوع فلسطين.

هذا من زاوية القوى التقدمية وقوى التحرر والديمقراطية ومناهضة العنصرية والإمبريالية والصهيونية. لكن الوجه الآخر أو الزاوية الأخرى لقضية فلسطين هي إسرائيل. فإذا اعتبر أن المبادئ التي ذكرنا لا تزيد في حساب القبان هذه الأيام، فإن اهتمام الإمبريالية بإسرائيل ودعمها لها وتسليحها ومساعدتها اقتصادياً والسكوت على جرائمها يجعل إسرائيل وحشاً لا ينضبط لمدرسيه أو صانعيه، وقد يتصرف بما يجلب الدمار والخراب على نطاق واسع.

في التاسع والعشرين من أيار 1988 تم الاتفاق بين ريغان وغورباتشيف على حل الدولتين، ومنذ ذلك التاريخ تقوم إسرائيل بالاستيلاء على الأرض الفلسطينية وتهويد فلسطين وتسعى لسلب كل الأرض بما فيها أرض الكنيسة الأرثوذكسية الروسية.

استراتيجية موسكو يجب أن تستفيد من الفرصة السانحة، ليبيا ومصر واليمن والعراق. إن لدى موسكو فرصة لا تعوض في إعادة التوازن في الشرق الأوسط بحيث لا يكون الشرق الأوسط ضحية تحكّم دولة واحدة إمبريالية التوجه والأهداف كالولايات المتحدة. فمصر تمر بمرحلة انتقالية صعبة وتخضع لضغوط لتكريعها وإبقائها ضمن المعسكر الراضخ للإمبرياليين وأعدائهم. وهي بحاجة إلى دعم روسيا على صعيد محاربة الإرهاب والبناء الاقتصادي، وكون ليبيا جارة مصر هي الأخرى بحاجة إلى دعم موسكو للتصدي للإرهاب وتجنّب سيطرة الإمبرياليين على ثرواتها، فإن روسيا قادرة على إقامة حلف كبير تستثمر فيه روسيا علاقاتها بمصر وليبيا لمحاربة الإرهاب وللتعاون الاقتصادي الذي يراعي حقوق الشعوب ويخدم مصالح روسيا وشعوب المنطقة دون نهب واستغلال. وهذا سيوسع دائرة الحلف المتصدي للإرهاب والتوافق للتقدم والبناء والاستقلال الاقتصادي.

أما العراق فإن العراقيين يعلمون أن الولايات المتحدة التي تساعدهم باسم التحالف من جهة ترسل مزيداً من القوات إلى العراق، لكنها تقوم في الوقت ذاته بدعم داعش لكي تبقى قبضتها متمسكة بالعراق وثرواته، وتشكل روسيا حيل نجاة للعراق لا بد من مده له حتى يمسك به.

لكن الذي سيبرز كثيراً على ضوء رفع وتيرة التامر الصهيوني هو الموضوع الإسرائيلي... وهذا يستدعي التخطيط وعدم الاكتفاء بدعوة عباس ونتنياهو إلى موسكو!

* كاتب سياسي فلسطيني

لاستخدامها في حرب اليمن. وما التصعيد الذي يشهده اليمن إلا نتيجة وصول أولى دفعات هذه الأسلحة والذخائر المحرمة دولياً واستخدامها لضرب الشعب اليمني. تسعى إسرائيل لأن تكون من الأطراف المقررة في مستقبل الشرق الأوسط، ولذلك تدخل هذه المغامرة العسكرية السياسية لتكون طرفاً يمسك بخيوط الإرهابيين كما تفعل تركيا الآن وكما كانت تفعل إدارة أوباما. ذلك أن حكومة إسرائيل تتحدث كما يتحدث أردوغان عن ضرورة تعديل الحدود بين دول الشرق الأوسط. وذلك يعني بالنسبة إلى إسرائيل ضمّ الجولان والضفة الغربية وطردهم الفلسطينيين وإقامة دول اليهود على أرض فلسطين بأكملها. وستستخدم المعركة، فايران ليست معزولة وليست ضعيفة. فقد تراجع ترامب وطلب من أحد مستشاريه أن يعلن أنه سيلتزم بالاتفاق النووي لكنه سيراقب تصرفات إيران. وإيران حليف روسي وآخر صيني لا يجري الحديث عنه كثيراً، لكن تصعيد الأزمة بين الصين وترامب حول بحر الصين يجعل علاقة إيران والصين أكثر ميلاً إلى التقارب السريع.

بدأت إسرائيل في تنفيذ تعديلاتها على استراتيجيةها منذ أن حزر الجيش العربي السوري حلب. وقامت بإرسال مساعدات عسكرية لتجمع النصر في ريف حلب الغربي واتصلت بقيادات إرهابية في إدلب، وأوصلت ذخائر إلى مجموعات إرهابية عبر القنيطرة وعبر حلفائها هناك إلى ريف دمشق، وذلك بهدف إثارة معارك في ريف دمشق وبدء هجوم دموي على حلب. لكن جهودها العملي الأكبر منصب على مناطق جنوب سوريا، القنيطرة ودرعا والسويداء، ولا يمكن أن تعتبر الغارة التي استخدمت فيها إسرائيل "أف 35" على مطار المزة إلا تصعيداً في دخولها هذه المغامرة الدموية.

لن يخيف هذا التعديل أحداً خاصة الجيش العربي السوري الذي تدعمه روسيا وإيران وحزب الله. لكن هذه الاستراتيجية تتطلب رداً ويجب ألا نترك لتأخذ مداها، لأن حكومة إسرائيل ترى بغض النظر عن النتائج في سوريا، أن الأرباح على أرض إسرائيل مضمونة وستجني من دون أن يعترض أحد.

هذا من ناحية، لكن للأمر ناحية أخرى مهمة هي رؤية الاضطدام الأكيد بين استراتيجية إسرائيل هذه والاستراتيجية الروسية الجديدة في الشرق الأوسط، فإذا كان الرئيس بوتن يرغب بعلاقات احترام متبادل مع واشنطن وإذا كان ترامب يرغب بإيجاد حل سياسي في سوريا ويريد ضرب داعش فعلياً، فإن هذا سيغني تضارب استراتيجية نتيناها مع استراتيجية بوتن.

وهذا الأمر يجب ألا يُترك للتعاطي معه بعد أن يقع، بل لا بد من التخطيط لمواجهة قبل أن يقع. وهذا يتطلب من موسكو ألا تضع الوقت أو الفرص. فقد عادت روسيا بقوة إلى الشرق الأوسط عبر مواقفها المبدئية

باطل. يجب ألا يخفى على أحد أن الغلاء أو الرخص هو مؤشر نسبي وليس مطلقاً. إنه نسبة إلى دخل الفرد. فما معنى المنتج الرخيص لمن ليست لديه فرصة عمل أو أن دخله متدنٍ جداً.

كفانا تلطياً خلف العوامة التي قادتنا إلى التراجع منذ اعتمادها في أوائل العقد الأخير من القرن الماضي. فلو كان مفعولها إيجابياً طيلة ربع قرن لبانت النتائج الاقتصادية منذ سنوات. لكنها أتت بإقفال صناعات عديدة وتراجع في إنتاج غذائنا حتى بتنا نستورد 85% من طعامنا.

لقد أن الأوان لأن نغير من سياسة التعاطي مع القطاعات الإنتاجية بوضعها تنافس المستوردات وتراجع أمامها للأسباب التي ذكرنا، إلى سياسة حمايتها حماية جمركية فاعلة تحفز المستثمرين

أردنية (بحث هذا الموضوع بين العبادي والملقي في اللقاء الطارئ بينهما).

وقبضت بريطانيا ثمن ذلك بتوقيع عقود بمليارات الدولارات لتزويد السلاح والذخائر (المحرّمة دولياً) للسعودية والخليج، وبتأجير سفن حربية لهذه الدول

قوى الجيش السوري وتوزيعها وهي جبهة جنوب سوريا، بالتحالف مع الأطراف العربية المعنية وبالتعاون مع بريطانيا التي وافقت على لعب هذا الدور وأرسلت قوات خاصة إلى جنوب سوريا وإلى مناطق حدودية عراقية - سورية.

بدأت إسرائيل تعديل استراتيجيتها منذ أن استعاد الجيش السوري حلب



التعديل لا يحسن الموقف، فقد كان وما زال دعم القوى الساعية لتدمير سوريا (أف ب)

الإنماء

ربع قرن من اعتمادها. هذا ناهيك عن عدم قدرة الدولة على تحقيق أي من التوصيات المطلوبة منها، من دعم لمنتجات ذات قيمة مضافة عالية (ولا ندري ما هي؟) أو تبسيط الجيروقراطية الإدارية أو استقرار البيئة المالية وغيرها. فإن الاعتماد على الدولة في أي من هذه الأمنيات هو ملهاة للإبقاء على سياسة خنق القطاعات الإنتاجية اللبنانية ودعم الاستيراد والإبقاء على حالة التخلف. أي أنها دعوة خبيثة تخدم المصّدرين والعدو على حدّ سواء.

كلّ قائل بأنّ الحماية الجمركية ستؤدي إلى رفع سعر المنتجات المحميّة هو قول باطل لأنّ زيادة سعر أي منتج مستورد هي دائماً مبررة لهؤلاء بحجة زيادة سعرها عالمياً؛ أما إذا جاء رفع السعر جزئياً لتحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل فهو عمل

الإنتاجية اللبنانية إنّما يستهدف تحسين قدرة لبنان لزيادة صادراته. حبذا لو كان ذلك ممكناً. لكنّ المستنتج غاب عن تحليله سبب تراجع الصادرات وزيادة الواردات وبالتالي زيادة عجز الميزان التجاري. إنّ السبب يعود إلى كلفة الإنتاج المرتفعة في لبنان لأسباب يعرفها الجميع وليس لغياب المهارات أو القدرات العمالية أو التردّد في الاستثمار بل هرباً من المنافسة الشرسة مع منتجات مستوردة من دول كلفتها أقل لأسباب تدني كلفة الطاقة والعمالة والدعم المباشر ودعم التصدير الأمر غير المتوفر في لبنان. وإذا أريد من التوصية الاستثمار بالإنفتاح والسير بالعوامة إلى آخر المطاف، فإنّ مطالبة القطاع الخاص بالسير في العمل بالقطاعات الإنتاجية إنّما هو ضرب من الخيال بدليل فشل هذه السياسة طيلة

إذا أريد الانتقال نحو الدول النامية فلا بد من تحفيز الإنتاجية



للاستثمار في المجالات المحميّة. لا يترتب على الدولة في هذا الشأن إلا التشريع الملائم من دون أي مطلب آخر منها. حينها سوف نرى اللبنانيين الناجحين في عالم الاغتراب يتوافدون إلى لبنان حاملين معهم مدخراتهم وخبراتهم كي يستثمروا في المجالات المحميّة كي ينتجوا فيه ويبيعوا منتجاتهم في الأسواق اللبنانية التي تعتمد أصلاً على المستورد منها من دون الحاجة إلى طرق أبواب التصدير ومواجهة المواصفات المغالى بها والعراقيل التي لا حدود لها. هكذا، وهكذا فقط، يمكننا تحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وتخفيف العجز في الميزان التجاري واستيعاب آلاف الكفاءات المهاجرة والحدّ من البطالة.

* كاتب لبناني